

## في تحليل النص التراثي: نص الفراء بين النقل والتحليل

د. فاطمة محمد الأزهرى<sup>(1)</sup>

تقديم :

شاعت في درس النحوي الحديث بعض الدراسات التي شكلت ظاهرة تتعلق بالنصوص التراثية، والتي تشير جميعها إلى نص الفراء النحوي وما وقع فيه النحويون أصحاب المصنفات ممن يشهد لهم الدرس النحوي بالإمامة والتميز في علمهم، من (وهم) وخطأ في نسبة آراء نحوية للفراء النحوي، التي لم يقل بها في كتابه معاني القرآن، ونحن نعلم أن للفراء مصادر كثيرة لم تصل إلينا، تضم آراءه وفكره النحوي الذي لا ينحصر في معانيه فقط، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإن النحويين المعنيين بالوهم في النسبة هم علماء أفاضل، من هؤلاء العلماء ابن السراج الذي قال ياقوت الحموي عنه: وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه<sup>(2)</sup>

وقال عنه الزبيدي في طبقاته : هو غاية في الشرف والفائدة، وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن<sup>(3)</sup> .

ومن العلماء المتهمين بالوهم أيضاً البغدادي صاحب الخزانة، والسيرافي، والسيوطي والكثير الكثير من المتأخرين، ولا يسع مقام البحث والدراسة بذكر جميع الآراء المنسوبة بالوهم، إلا أنها سنتناول بعضها بالتحليل لتبين مدى أهمية قراءة نصوص التراث وتصل فيما بعد إلى بعض التوصيات التي من شأنها أن تغير بعض المفاهيم المتعلقة بالنص التراثي.

1 - جامعة طرابلس ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية

2- ينظر معجم البلدان، ياقوت الحموي دار صادر بيروت 2010

3- ينظر طبقات اللغويين والنحويين، الزبيدي تح: محمد أبو الفضل، دار المعارف

وقبل الشروع في تحليل النصوص ، أود الإشارة إلى أمر هام ، يتعلق بتساؤلي حول هذه الدراسات وسبب اقتصارها على آراء الفراء، ألا يوحي ذلك لهم بأن آراء الفراء منثورة هنا وهناك وأن (معانيه) لا يغطي نحوه أو فكره، لذا فالعلماء الثقات ممن ينقل لنا آراء الفراء، ينقل لنا تراثاً مفقوداً، نأمل وصوله إلينا ، ولا سبيل لذلك إلا بالبحث عن النفاثس والمخطوطات من التراث التي لم تحقق بعد، ليصل النحو الكوفي كاملاً.

أولى الدراسات التي سأتناولها بالتحليل دراسة للأستاذ حمدي الجبالي الذي تعرض فيها لمجموعة من الآراء المنسوبة للفراء يقول في مقدمة بحثه عن هدف دراسته :

" لتحقيق القول في ما نُسب إلى الفراء حقاً، ونفي ما نسب إليه، على جهة السهولة، أو الغلط، ولعل من الأسباب الكامنة وراء هذا التعدد والاختلاف في نقول النحويين عن الفراء، ونسبة الآراء إليه، عدم اطلاع النحاة، نقل المذاهب على كتبه، وهي بين أيديهم، ولو أنهم فعلوا ذلك، وعادوا إليها، لما وجدنا هذا الحشد الهائل من الآراء النحوية المنسوبة إليه، التي لم يقل بها البتة، وإنما اكتفى هؤلاء النقلة بالأخذ بعضهم عن بعض، والركون إلى ذلك، حتى غدا هذا النقل أمراً مسلماً به عند الكثيرين"<sup>(1)</sup>

هل يعقل أن يكون ابن السراج غير مطلع على كتاب الفراء ، فابن السراج تتلمذ عن المبرد والزجاج، وتلامذته<sup>(2)</sup> هم:

ابن اسحاق الزجاج (337) هـ ، أبو سعيد السيرافي (368) هـ ، أبو علي الفارسي (377) هـ ، الرمانى (384) هـ ، أبو علي القالي (356) هـ ، الأزهرى (370) هـ ، الآمذى (371) هـ ، كل هؤلاء من كبار الدرس النحوي شيوخاً وتلامذة ، ولابن السراج أكثر من خمسة عشر مصنفاً ضاع أكثرها ، وقد شرح

1 - ما تعدد فيه النقل عن الفراء، د، حمدي محمود الجبالي ص5، أستاذ بجامعة النجاح الوطنية، نابلس 1979

2 - ينظر طبقات اللغويين، للزبيدي، والأصول في النحو، ابن السراج ، ص13

الرماني كتاب ابن السراج (الأصول) ونقل عنه السيوطي (911هـ) في الأشباه والنظائر وغيره من النحويين الذين نقلوا عن ابن السراج. ونحن ندرك جيداً أن العلماء لهم أكثر من مصنف وأكثر من رأي لذا لا ينبغي التسرع بإطلاق الأحكام بالوهم خاصة أننا نعلم ضياع بعضها كما حصل مع ابن السراج، وحقبة قد أشار الأستاذ حمدي الجبالي أيضاً لذلك بقوله:

"ولنا أن نحمل جزءاً من هذه المسائل، لا كلها، على أنها أقوال أخرى متضادة للفراء، ذكرت في غير (معاني القرآن)، مما صنف الفراء، ولم يصل إلينا، وهي ظاهرة - أعني تعدد أقوال العالم الواحد، لا يعدم دارس النحو وجودها.." (1)

فالجبالي يعرض في بحثه مجموعة كبيرة لعدد من المسائل ويصرح بأن بعضها، قد يكون مذكوراً في مصنفات أخرى يخالف فيها الفراء رأيه المذكور في معاني القرآن، وسأعرض فيما يلي بعض المسائل من بحث الأستاذ حمدي وغيره لأتناولها بالبحث والتحليل:

#### • تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط:

يقول الجبالي: "نسب ابن السراج إلى الفراء جواز تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط، وطالعت (معاني القرآن)، فلم أجد ما يؤيد ما نسب للفراء. لقد تحدثت الفراء في أكثر من موضع عن تركيب جملة الشرط، وناقش نحو قولك: أقوم إن تقم، من دون أن يذكر أن المتقدم هو الجواب، بل إن حديثه في بعض الأحيان يشير إلى أن رأيه لا يناقض رأي البصريين، ولا يختلف عنه، قال معلقاً على قوله تعالى: {فإن استطعت أن تبغني نفقاً في الأرض أو سلماً في السماء فتأتيهم بآية} (2)

فأفعل، مضمرة؛ بذلك جاء التفسير، وذلك معناه، وإنما تفعله العرب في كل موضع يعرف فيه معنى الجواب؛ ألا ترى أنك تقول للرجل: إن استطعت

1 - ما تعدد فيه النقل ص 2

2 - الأنعام: 35

أَنْ تَتَصَدَّقَ، إِنْ رَأَيْتَ أَنْ تَقُومَ مَعْنَا، بَتَرَكَ الْجَوَابَ لِمَعْرِفَتِكَ بِمَعْرِفَتِهِ بِهِ، فَإِذَا جَاءَ مَا لَا يَعْرِفُ جَوَابَهُ إِلَّا بِظَهْوَرِهِ أَظْهَرْتَهُ ؛ كَقَوْلِكَ لِلرَّجُلِ: إِنْ تَقُمْ تَصُبُّ خَيْرًا، لَا بَدًّا فِي هَذَا مِنْ جَوَابٍ ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ لَا يُعْرِفُ إِذَا طُرِحَ<sup>(1)</sup>

يشير الأستاذ حمدي الجبالي في النص السابق لقضية نسبة ابن السراج القول بجواز تقديم جواب الشرط على أداة الشرط وفعل الشرط للفراء، وكيف أن الفراء لم يقل ذلك، وسأعرض هنا نص ابن السراج لنحلل فيه هذا الرأي المنسوب للفراء ، يقول ابن السراج، في فصل من مسائل المجازاة، التي يتحدث فيها عن قضية حروف المجازاة إذا شغلت بحرف سواها لم يجزم ، ويتعرض لمسألة جواز فتح همزة أن إذا وليت الأسماء بقوله:

" والكوفيون يقولون ، إذا وليت (أن) الأسماء فتحت ، يقولون : أما زيد قائماً تقيم، والفراء يقول: إن نية الجزاء على تقديم الفعل نحو قولك ( أقوم إن تقيم) وإن شرط للفعل، وقال الكسائي : إن شرط والجزاء الفعل الثاني، وهذا الذي ذكره الفراء مخالف لمعنى الكلام وما يجب فيه من ترتيبه والاستعمال، وذلك أن كل شيء يكون سبباً لشيء أو علة له فينبغي أن تقدم فيه العلة على المعلول .....ثم يختم قوله بالرد على من يرى تقديم الجواب بقوله:

"فأما قولهم أجيئك إن جئتني، وإنك إن تأتني، فالذي عندنا أن هذا الجواب محذوف كفي عنه الفعل المقدم وإنما يستعمل هذا على وجهين:

إما أن يضطر إليه الشاعر فيقدم الجزاء للضرورة وحقه التأخير، وإما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه، فتقول : أجيئك، فيعدك بذلك على كل حال"<sup>(2)</sup>

وإذا قارنا نص الفراء المنسوب إليه في كتاب الأصول ونصه في كتابه<sup>(3)</sup> الذي أشار إليه الأستاذ حمدي الجبالي لوجدنا ما يلي:

1 - ما تعدد فيه النقل/الجبالي 22

2 - الأصول في النحو، ابن السراج/2/187

3 - معاني القرآن، الفراء 1/ 331

- الفراء في نص ابن السراج اختلف مع الكسائي الذي يرى أن رأي الفراء مخالفاً لمعنى الكلام والترتيب.
- الفراء قال ( نية تقديم الفعل) لا نية تقديم الجواب، ليبين أن المتقدم هو فعل الشرط لا جوابه.
- ما يؤكد أن المتقدم هنا في هذه المسألة فعل الشرط هو رد ابن السراج على من يرى: أجيئك إن جئنتي، أن الجواب محذوف كفى عنه الفعل المقدم .
- الفراء يتفق مع البصريين بأن يضمّر جواب الشرط إذا علم الجواب من الفعل المذكور.
- نص الفراء (إن نية الجزاء على تقديم الفعل) تؤكد أن الجزاء محذوف لأن المضمّر ينوى له وهنا يرى تقدير الفعل هنا مقدم وجوابه محذوف يدل عليه الفعل المذكور بعده ، لأنه قال : وإن شرط للفعل أي ليست خاصة بالجزاء.
- الفعل ( أقوم) هنا لا علاقة له بالشرط وأن إن خاصة بالفعل بعدها، وهذا ما يؤكد قول ابن السراج: " وإما أن تذكر الجزاء بغير شرط ولا نية فيه فتقول: أجيئك.
- إذا سلمنا أن ( أقوم ) هنا هي الجواب ، فلم رفعت؟ فالذي نعلمه في مسائل الخلاف ان الاسم المتقدم في الجزاء يكون مرفوعاً ومنصوباً وهذا مما أجازة البصريون ، إلا أن المتقدم هنا فعل وهو مرفوع فكيف يكون جواباً للشرط وهو هنا مرفوع والذي ينبغي عليه أن يكون مجزوماً.
- ما أراه أن ابن السراج قد نسب ذلك للفراء ولا لبس فيما جاء عنه لأنه بلا شك قد اطلع على رأي الفراء من مصادره التي لم تصل إلينا

**تقديم التمييز على عامله:**

يقول الاستاذ حمدي الجبالي :

" نَقَلَ ابْنُ السَّرَاجِ عَنِ الْفَرَاءِ جَوَازَ تَقْدِيمِ التَّمْيِيزِ عَلَى عَامِلِهِ فِي نَحْوِ: وَجَعَ عَبْدُ اللَّهِ رَأْسَهُ، قَالَ: "وَكَانَ شَيْخُنَا - رَحِمَهُ اللَّهُ - لَا يَجِيزُ: وَجَعَ عَبْدُ اللَّهِ رَأْسَهُ، فِي تَقْدِيمِ وَلَا تَأْخِيرٍ ؛ لِأَنَّ ( وَجَعَ ) لَا يَكُونُ مُتَعَدِيَةً وَهِيَ جَائِزَةٌ فِي قَوْلِ الْكَسَائِنِيِّ وَالْفَرَاءِ (1) ...

ثم يعبر الأستاذ الجبالي بأن هذا النقل من ابن السراج غير صحيح بقوله: "وهذا النقل ليس صحيحاً ، فمذهبُ الفراءِ منعُ ذلك، قالَ مفسراً قوله تَعَالَى: { وَمَنْ يَرْغَبُ عَنِ مَلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مِنْ سَفَهٍ نَفْسَهُ } البقرة: 130 ' العربُ توقعُ ( سَفَهٌ ) على نفسه، وهي معرفةٌ، وكذلك قوله: { بَطَّرَتْ مَعِيشَتَهَا } القصص: 58، وهي من المعرفة كالنكرة ؛ لأنه مفسَّرٌ، والمفسَّرُ في أكثرِ الكلامِ نكرةٌ ؛ كقولك: ضقتُ به ذرعاً ؛ وقوله: { فَإِنْ طَبَّنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا } النساء: 4 فالفعل للذرعِ، لأنَّكَ تقولُ: ضاقَ ذرعي به، فلما جعلتَ الضيقَ مسنداً إليك فقلتَ: ضقتُ، جاءَ الذرعُ. . ولذلك لا يجوزُ تقديمه، فلا يقالُ: رأيه سفة ... ؛ كما تقولُ: هو أوسعكم داراً. . ولذلك لا يجوزُ تقديمه، فلا يقالُ: رأيه سفة زيدٌ، كما لا يجوزُ: دارا أنت أوسعهم ؛ لأنه، وإن كانَ معرفةً فإنه في تأويلِ نكرةٍ ، ويصيبُه النصبُ في موضعِ نصبِ النكرة ولا يجاوزُه" (2)

نفهم من النص السابق أن ابن السراج قد نسب جواز تقديم التمييز على عامله في كتابه للفراء، وأن الأستاذ الجبالي يرى عدم صحة النقل ، لأن الفراء يؤكد في معانيه أن التقديم غير جائز وذلك يتضح في نصه السابق ، الذي يؤكد فيه على أن ابن السراج يرى أن شيخه يجيز ذلك ولا يجيزه الفراء والكسائي، ومن خلال تحليل هذا النص يتضح ما يلي:

- أن الأستاذ الجبالي يصرح بأن ابن السراج ينسب رأي الجواز للفراء والكسائي ، وأن شيخه والمراد به (المبرد) لا يجوز ذلك

1 - ما تعدد فيه النقل، د. الجبالي ص6، الأصول في النحو، ابن السراج/2 230

2 - ما تعدد فيه النقل ص7، معاني القرآن للفراء 59/1

- الذي أراه أن ابن السراج قد لا يقصد بشيخه المبرد لأن المبرد في كتابه يجيز تقديم التمييز على عامله
- وردت هذه المسألة من ضمن المسائل الخلافية بين النحويين من أصحاب المذهب الواحد، فقد اختلف فيها سيبويه مع المبرد من البصريين والكسائي والفراء مع بقية الكوفيين
- عدها صاحب الانصاف من المسائل الخلافية ولم يصرح باسم الفراء فيها الا أنه صرح بالمبرد<sup>(2)</sup>
- يوافق ابن السراج سيبويه في هذه المسألة بعدم جواز ذلك قائلاً: " اعلم أن الأسماء التي تنتصب انتصاب التمييز لا يجوز أن تقدم على ما عمل فيها وذلك قولك "عشرون درهما" فلا يجوز " درهما عشرون"<sup>(1)</sup>
- رب اسم أو حرف:

يقول الجبالي: "نقل جماعة من النحويين -ويقصد ابن السراج هنا لأنه أشار إليه بالهامش- عن الفراء أن ( رب ) اسم، مثلها مثل ( كم ) وقد بين الفراء مذهبه في ( رب ) بما يخالف ما نقل عنه، ونص صراحة على أنها أداة لا اسم. قال مفسراً قوله تعالى: { هيهات هيهات لما تُوعَدُونَ }<sup>(2)</sup> فنصب هيهات بمنزلة هذه الهاء التي في رب ؛ لأنها دخلت على رب وعلى ثم، وكانا أداتين، فلم يُغَيَّرْهُمَا عن أداتهما فنُصِبَا"<sup>(3)</sup>

وعند رجوعي لكتاب ابن السراج لم أجده يصرح بالفراء ،في حين صرح بالكوفيين وسيبويه والكسائي يقول ابن السراج:

" رب حرف جر.... ورب حرف قد خولف به أخواته واضطرب النحويون في الكلام فيهن وهذا الذي خبرتك به ما خلص لي بعد مباحثة أبي العباس - رحمه الله- وأصحابنا المنقبين الفهماء وسأخبرك ما قال سيبويه والكوفيون

1 - الأصول 2/230

2 -المؤمنون 36

3 - ماتعدد فيه النقل، الجبالي ص22

فيه...وأما الكوفيون ومن ذهب مذهبهم فيقولون : رب وضعت على التقليل نحو: ما أقل من يقول ذلك، وكم وضعت على التكثير نحو قولك: ما أكثر من يقول ذلك ، وإنما خفضوا "لكم" لأن من تصحبها ، تقول: كم من رجل ، ثم تسقط من وتعمل -رب-...وحكى عن الكسائي أو غيره من القدماء : أن بعض العرب يقول : رب رجل ظريف فترفع ظريفاً، تجعله خبرا (لرب) ومن فعل هذا فقد جعلها اسما ، وهذا إنما على الغلط والتشبيه.<sup>(1)</sup>

ومن خلال تحليل نص ابن السراج ونص الجبالي الذي يشير فيه إلى نسبة أن رب اسم لا حرف للفراء يتضح ما يلي:

- الأستاذ محمود الجبالي يؤكد أن نسبة الرأي للفراء على لسان ابن السراج واردة بكتاب الأصول.
- ابن السراج في أصوله لم يصرح بالفراء في حين صرح بغيره في الموضوع نفسه، ولو كان يقصد الفراء لما صعب عليه ذكر اسمه.
- وردت هذه المسألة من ضمن المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين ولم يرد ذكر اسم الفراء<sup>(1)2</sup>.
- حتى لو ذكر اسم الفراء هنا عند ابن السراج لسلمنا باطلاع ابن السراج عليه بمصادر لم تصل إلينا، بدل أن نتهمه بالوهم.

#### • إضافة الوصف المحلي ب (ال) إلى المعارف:

يقول الجبالي: "نقل بعض النحاة عن الفراء أنه أجاز إضافة الوصف المحلي بال إلى المعارف.. وكلام الفراء في ( معاني القرآن ) عندما فسّر قوله تعالى: {والمقيمي الصلاة} الحج:35 يدفع ما نُسب إليه، وينفيه نفيًا، لا لبس فيه ولا غموض، ويكشف أن مذهبه جواز المسألة إذا كان المضاف إليه محليًا فقط. قال: ". . . وإما جاز النسب مع حذف النون ؛ لأنّ العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب. فيقولون: هو الآخذ حقه فينبون الحق. . .

1- الاصول 416/1

2- ينظر الانصاف المسألة رقم 120



ولو خُفِضَ في الواحدٍ لجازَ ذلكَ ولم أسمعُه إلا في قولهم: فإنهم يخفضون الرجلَ وينصبونه". وهو ما أكدّه ابنُ السراج حينما قال: " فأما الظاهرُ فلا أعلمُ أحداً يجيزُهُ الخفضَ إلا الفراء" (1)

وعند رجوعي لكتابي الفراء وابن السراج وجدت أن الفراء في هذه المسألة يجيز ذلك في المعرف بأل وغيره يقول الفراء:

" {والمقيمي الصلاة} خفضت (الصلاة) لما حذفت النون وهي في قراءة عبدالله: {والمقيمين الصلاة} ولو نصبت ( الصلاة) وقد حذفت النون كان صوابا، أشدني بعضهم- للفرزدق في قصدة له يمدح بها هشام بن عبدالملك- :

أسيد ذو خريطة نهارا من المتلقطي قرء القمام

و(قرء) وإنما جاز النصب مع حذف النون لأن العرب لا تقول في الواحد إلا بالنصب، فيقولون: هو الآخذ حقه فينصبون الحق، لا يقولون إلا ذلك والنون مفقودة، فبنوا الاثنين والجمع على الواحد، فنصبوا بحذف النون، والوجه في الاثنين والجمع الخفض ؛ لأن نونهما قد تظهر إذا شئت، وتحذف إذا شئت وهي في الواحد لا تظهر، فلذلك نصبوا، ولو خفض في الواحد لجاز ذلك. ولم أسمعُه إلا في قولهم: هو الضارب الرجلَ فانهم يخفضون الرجلَ وينصبونه" (2)

وأما نص ابن السراج يقول فيه:

" فأما الظاهر فلا أعلم أحداً يجيزه إلا الفراء.. " (3)

ومن خلال تحليل نص الفراء وابن السراج وما أشار إليه الاستاذ الجبالي يتضح مايلي:

• نسبة ابن السراج للفراء صحيحة ولا وهم بها، فالفراء يصرح بأنه يجيز ذلك من نصه السابق، وفي الوقت ذاته لا يخالف من يرى النصب.

1 - ما تعدد فيه الرواية ص 12

2 - معاني القرآن 225/2-226

3 - الاصول، ابن السراج 15/2

• في عرضنا للنص كاملاً وجدنا أن الفراء يجيز وجه الخفض في الظاهر والمضمر، كما لا يمانع بالنصب ، لأنه يقول قالت العرب ويعرض الصور التي جاء كلام العرب بها.

• إبدال النكرة من المعرفة والعكس:

يقول الأستاذ الجبالي: "نسب إلى الكوفيّين منع إبدال المعرفة من النكرة إلا أن توصف، وأن يتحدّ البديل والمبدل منه وفحوى هذه النسبة يشمل الفراء، فهو من الكوفيّين. وهذه النسبة مخالفة لما جاء في (معاني القرآن). قال الفراء في توجيه إعراب قوله تعالى:

{يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه} البقرة:217 فخفضته على نية عن مضمره ، أي على البديل. ونسب إلى الكوفيّين أيضاً أنهم لا يبدلون المعرفة من النكرة إلا إن وصفت. وهذه النسبة مخالفة لكلام الفراء عند تفسيره قوله تعالى: {إنّا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب} الصافات 6: قال: " عن مسروق أنه قرأ { بزينة الكواكب }، يخفض الكواكب بالتكرير، فيرد معرفة على نكرة، كما قال: { لنسفاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة } العلق:15، فرد نكرة على معرفة...إذاً فالفراء يجيز ابدال النكرة من المعرفة والمعرفة من النكرة"<sup>(1)</sup>

في النص السابق وردت نسبة منع ابدال المعرفة من النكرة إلا إذا وصفت، ويرى الجبالي أن هذه النسبة تشمل الفراء باعتباره من الكوفيّين! ونحن نعلم جيداً أن رجال المذهب الواحد قد يتفقون وقد يختلفون، وقد يتفق الكوفي والبصري خلافاً للكوفة والعكس ، لذا فالتعميم بأن القول بكل ما نسب للكوفيّين يقصد به الفراء لا أوافق

لأن أغلب النصوص المنسوبة للفراء تعبر عن الكوفيّين، ولو تأملنا نص الفراء في النصوص السابقة لتوصلنا إلى التالي:

1 - ما تعدد فيه النقل ص8 ،ينظر ارتشاف الضرب 620/2، المقرب، ابن عصفور 1/268، البقرة 217، الصافات 6

• الفراء في الآية الأولى لا أراه يرى البديل بل يعرضه دون تأييد فقد حرف جر محذوف وقتال اسم مجرور بذلك الحرف ، وفي الموضع الثاني الفراء يروي البديل رواية عن قراءة الخفض في قوله تعالى ( الكواكب ) على التكرير أي على البديل وسأنقل النص كاملاً هنا لنرى أن الفراء في هذا الموضع يرى أنها مضافة وينقل بقية الوجه التي يرجح فيها وجه النصب للكواكب يقول:

" قوله: إنا زينا السماء الدنيا بزينة الكواكب، تضاف الزينة إلى الكواكب. وهي قراءة العامة. حدثنا أبو العباس، قال حدثنا محمد قال حدثنا الفراء. قال: وحدثني قيس وابو معاوية عن الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق انه قرأ (بزينة الكواكب) يخفض الكواكب بالتكرير فيرد معرفة على نكرة ، كما قال (لنسعفاً بالناصية ناصية كاذبة خاطئة) فرد نكرة على معرفة. ولو نصبت (الكواكب) إذا نونت في الزينة كان وجهاً صواباً. تريد بتزييننا الكواكب. ولو رفعت (الكواكب) تريد: زيناها بتزيينها الكواكب تجعل الكواكب هي التي زينت السماء" (1)

- ما أروع النصوص التراثية حين يكون عرضها كاملاً لا مبثوراً، ففهم معه السياق والمراد من المصنف.
- ما يراه الفراء هنا هو الإضافة ، أما وجه التكرير أو البديل فقد عرضه عرضاً بحسب القراءات الواردة.
- لا أرى وهماً في النصوص التي نقلت عن الكوفيين أنهم يمنعون البديل، لأن الفراء فعلاً لا يرى ذلك، خاصة أن الأستاذ الجبالي وغيره يرى أن الفراء هو الكوفة ، والكوفة هي الفراء.

\*\*\*\*

وما وجدته عند الاستاذ الجبالي -حفظه الله- في بحثه، وجدته عند غيره ممن يرى ذلك، وهو وقوع النحويين أصحاب المصنفات المتداولة في الوهم فيما يتعلق بآراء الفراء ، يقول في خاتمة بحثه:

"وهكذا يبدو من خلال ما مرَّ من أدلَّةٍ ومناقشاتٍ، ونصوص الفراء نفسها، أنّ النحويين ؛ نقلَ المذاهبِ، ومحرَّرَ بها وَقَعُوا في السُّهُوِ، أوالْغَلَطِ، لِبُعْدِهِمْ في كثيرٍ من الأحيان عن مصادر الفراءِ. فما سبقَ صورةً، مشوَّهةً، مجمَّلةً لِمَا نُسِبَ إلى الفراءِ، وهو منه - كما ظهرَ - براءِ. وهي صورةٌ، حقيقيَّةٌ، مبنيةٌ على ثوابتٍ، لا على افتراضاتٍ، بسببِ وجودِ كُتُبِ الفراءِ بينَ أيدينا، ولا سيَّما معاني القرآن."<sup>(1)</sup>

هل يعقل أن النحويين نقلت المذاهب ومحرريها وقعوا في الغلط والسهو؟، وكيف يكون النقلة بعيدين عن مصادر الفراء ، نحن من يبعد عن مصادر الفراء لا هم، أقول إن كانت كتب الفراء بين أيدينا ما استطاعت بعض الدراسات الحديثة انكار أقوال العلماء المنسوبة للفراء واتهامها بالوهم، لأنها حينئذ ستكون واضحة في مجموع مصنفاته تحضر في إحداها وتغيب عن الأخرى، أما أن نمسك معاني القرآن بين أيدينا لنحكم به على آراء الفراء، ونحكم على من سبقنا بالوهم ونجزم بأنهم لم يطلعوا على مصادر الفراء فلا أوافق من يرى ذلك.

وهذه دراسة أخرى بعنوان: أوهام السيرافي في نسبة الآراء إلى الفراء - دراسة نحوية- يقول مؤلفها<sup>(2)</sup> في مقدمة الدراسة:

"هذا بحث في الأوهام النحوية يسلط الضوء على علمين كبيرين من أعلام النحو العربي هما: الفراء الذي وقع عليه الوهم، والسيرافي وهو المقصود بهذه الدراسة إذ يؤلف ما قدمه في مسائل الفراء النحوية أنموذجاً لشدة الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية في تجاوز مسألة الخلاف في المسائل النحوية

1 - ماتعدد فيه النقل ص20

2 - أ.م.د.حيدر فخري ميران، و أ.م.د.محمد شاكر الربيعي

الحقيقية وبين ما ابتدع واختلق ليكون خلافاً ينتقم البصريون من غريمهم نحاة الكوفة.<sup>(1)</sup>

لا ينبغي أن نصف العلماء بالابتداع وخلق الآراء ، كما لا ينبغي أن نعبر بلفظ الانتقام، والغريم، فنحن نحلل آراء النحويين لا نصف قتالاً في معارك! ولقد تناول البحث عدة مسائل سأعرض إحداها للتحليل:

#### \* الاسم المرفوع بعد (ان) الشرطية:

يتناول البحث هذه المسألة بحسب ما ورد في الانصاف وعرض الأنباري لها من ذلك قول الباحث:

"نحو قوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} <sup>(2)</sup> فللنحاة مواقف متباينة في إعراب ذلك الاسم على النحو الآتي:

1. مذهب الكوفيين: إنَّ الاسم مرفوع على الفاعلية من غير تقدير فعل بما عاد عليه من الفعل، وحجتهم تقوم على ما يأتي:  
أ. (ان) الشرطية تعدُّ الأصل في باب الجزاء، فلقتها جاز تقديم المرفوع معها.

ب. إنَّ المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الاول، فينبغي ان يكون مرفوعاً به، كما قالوا (جاءني الظريف زيد)، وإذا كان مرفوعاً به لم يفتقر إلى تقدير فعل.

2. مذهب البصريين: أنَّ الاسم يرتفع على الفاعلية بتقدير فعل، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر

3. مذهب أبي الحسن الأخفش: ان الاسم مرفوع على الابتداء، خبره الجملة الفعلية بعده، فلا حذف ولا تقديم في الجملة، كما انه يتفق مع الكوفيين

1 - أوهاجُ السبزي في نسبة الآراء إلى الفراء (دراسة نحوية) الآداب/ جامعة بابل كلية التربية الأساسية/

2 - التوبة: 9

بعدم تخصص الشرطية بالجملة الفعلية...هذا هو رأي جمهور النحويين في توجيه رفع الاسم الواقع بعد (ان الشرطية)<sup>(1)</sup> ثم عرضت الدراسة رأي السيرافي الذي نسب الرأي المذكور في نصه للفراء وهو:

"أما السيرافي فقد نقل وجها من ذلك الخلاف فيقول: (وزعم الفراء أن ﴿أحد﴾ مرفوعٌ بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضميرُ الفاعل الذي في ﴿استجارك﴾"<sup>(2)</sup>

وقامت الدراسة بتحليل نص السيرافي على النحو التالي:

" إنَّ السيرافي يحمل الفراء أوجها في اعراب الاسم بعد إنَّ الشرطية (أحد) غير الفاعل الذي لاقى اجماع النحويين في نسبة الفاعلية لمذهب الكوفيين، من خلال تحديد ضمير الفاعل في جملة (استجارك). وبذلك يذهب التوجيه النحوي الى اتجاهين اثنين:

أ. الابتداء: ف(أحد) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية التي بعده. وهذا الرأي فاسد، (وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به: ف(أحد) مبتدأ، خبره الجملة الفعلية التي بعده. وهذا الرأي فاسد، (وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره، ولهذا كان عاملاً فيه، وإذا كان مقتضياً للفعل ولا بد له منه بطل تقدير الابتداء؛ لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل؛ لأن حقيقة الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدره، وإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم). قال الزجاج: (ومن زعم أنه يرفع أحداً بالابتداء فخطأ. لأن الجزاء لا يتخطى ما يرفع بالابتداء ويعمل فيما بعده.

ويبدو أنَّ هذا المفهوم تبناه المتأخرون من النحويين في نسبة الابتداء للكوفيين، فقد نقل الأزهري عن الاخفش والكوفيين ما نصه، يجوز عندهم أن

1 - اوهام السيرافي ص9

2 - السابق ص10

يكون "أحد" مبتدأ، وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعتة بالمجرور بعده، و"استجارك" خبره.

ب. الاتباع على البدلية في ضوء جوازهم لتقديم الاسم على الفعل، لقولهم (إنه يرتفع بالعائد؛ لأن المكني المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعاً به كما قالوا: جاءني الظريف زيد" قلنا: هذا باطل؛ لأن ارتفاع زيد في "جاءني الظريف زيد" إنما كان على البديل من الظريف، وجاز أن يكون بدلاً لتأخر البديل عن المبدل منه، فأما ههنا فلا يجوز أن يكون بدلاً؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البديل على المبدل منه). .. إنَّ الفراء تعرض لمفهوم الآية القرآنية في موضعين:

- عند قوله (وقوله: ﴿إِنْ أَمْرٌ هَلَكٌ﴾<sup>(1)</sup> <sup>(1)</sup> (هلك) في موضع جزم. وكذلك قوله وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ لَوْ كَانَ مَكَانَهُمَا يَفْعَلُ كَانَتْ جَزْمًا .....إلا أن العرب تختار إذا أتى الفعل بعد الاسم في الجزاء أن يجعلوه (فعل) لأن الجزم لا يتبين في فعل، ويكرهون أن يعترض شيء بين الجازم وما جزم. وقوله: ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضَلُّوا﴾ معناه: ألا تضلوا.... ولذلك صلحت لا في موضع أن قوله: (وقوله: وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فِي مَوْضِعِ جَزْمٍ وَإِنْ فُرِقَ بَيْنَ الْجَازِمِ وَالْمَجْزُومِ بِ(أحد) وذلك سهل في (إن) خاصة دون حروف الجزاء لأنها شرط وليست باسم، ولها عودة إلى الفتح فتلقى الاسم والفعل وتدور في الكلام فلا تعمل، فلم يحفلوا أن يفرقوا بينها وبين المجزوم بالمرفوع والمنصوب. فأما المنصوب فمثل قولك: إن أخاك ضربت ظلمت، والمرفوع مثل قوله: إن أمرؤ هلك لئس له ولد ولو حولت (هلك) إلى (إن يهلك) لجزمته. من خلال النصين السابقين يسجل البحث الملاحظات الآتية:

-إن الشرطية جازمة للفعلين الماضي والمضارع حيث استبدل هلك واستجار بوصفهما ماضيين ب(يفعل).

-يفصح نصّ الفراء صراحة بعدم ابتدائية الاسم ما بعد إن الشرطية عنده إنما يتأثر بالعامل الذي بعده فقوله: انْ أَخَاكَ ضَرَبْتَ ظَلَمْتَ، فقد نصب (أخاك) على المفعول من أثر الفعل بعده، ويسري الأمر على الآية القرآنية التي ساقها ف(امرؤ) فاعل للفعل بعده وهو (هلك) ولو حولت (هَلَاكَ) إلى (إن) يهلك) لجزمته<sup>(1)</sup>

و في قراءتنا للنصوص السابقة نلاحظ ما يلي:

- هذه المسألة من المسائل الخلافية بين النحويين ، كما جاء في الإنصاف، ورأي البصرة والكوفة والأخفش يتضح لكل من يقرأ المسألة.
- تناولت الدراسة نص السيرافي - رحمه الله- الذي تعرض لرأي الفراء في الاسم الواقع بعد إن الشرطية ، وفي نص السيرافي لا يوجد ما يدل على ان الفراء يرى وجه الابتداء للاسم الواقع بعد إن الشرطية، الذي عده الانباري رأي الأخفش، وقد عرضنا نصه سابقاً.
- قامت الدراسة بوضع توجيه نحوي لا يعتمد على نصوص تراثية عدا نص السيرافي الذي لا يصرح فيه بوجه الابتداء للفراء، ومع ذلك كانت نتيجة التوجيه أن نسبة الوهم للسيرافي بقوله أن الفراء قال بوجه الابتداء، الذي عبرت عنه بأنه فاسد.
- لم تقتصر الدراسة في توجيهها على وجه الابتداء بل نسبت وجه البدلية
- وأخيراً تعرض الدراسة نص الفراء الذي تؤكد فيه انه لا يرى وجه الابتداء بل يرى الفاعلية وان مابعد يعمل فيه، وهذا ما أكده السيرافي الذي لم يتوهم في نسبته للفراء كما أشارت هذه الدراسة قائلًا:
- " وزعم الفراء أنّ ﴿ أحد ﴾ مرفوعٌ بالعائد الذي عاد إليه، وهو ضميرُ الفاعل الذي في ﴿ استجارك ﴾



• النص السابق لا أراه يشير إلى وجه الابتداء بقدر ما يشير إلى الفاعلية، لأن السيرافي يعلل رفع (أحد) بالعمد الضمير، ولو كان يعربه مبتدأ لكان عامل الرفع له إما الخبر أو الابتداء.

وفي دراسة نحوية للأستاذ: المختار ديرة في النحو الكوفي نجده يتعرض لهذا الموضوع وهو وهم أبي البركات الانباري في نسبة الآراء للفراء وذلك في عدة مسائل منها مسألة عامل النصب في المستثنى التي يقول فيها:

" وأبو البركات الأنباري ، كان يتوهمه هذا عن الفراء قد أوقع الكثيرين الذين جاؤوا بعده بالقول : " بأن "إلا" عند الفراء مكونة من "إن ولا" وكانوا يعدون ذلك مصدراً موثقاً ، فابن يعيش في مفصله نقل كلام الأنباري برمته، وابن مالك، في تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" ينسب الرأي إلى الفراء والأشموني، وابن عقيل وغيرهم، وكل ذلك سببه ما وقع فيه الانباري"<sup>(1)</sup> ثم عرض المسألة ونص الأنباري الذي يشير إلى وهمه في نسبة الرأي للفراء بقوله:

" اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب، نحو " قام القوم إلا زيدا" فذهب بعضهم إلى ان العامل فيه "إلا" وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين وأبو اسحاق الزجاج من البصريين، وذهب الفراء من تابعه من الكوفيين... إلى أن "إلا" مركبة من "إن ولا" ثم خففت "إن" وأدغمت في "لا" فنصبوا بها في الايجاب اعتباراً بأن وعطفوا بها في النفي اعتباراً "بلا" ويقول ديرة، وبرجوعنا لمعاني القرآن نجد أن الفراء لم يقل ما نسبته الأنباري إليه وإنما يقول:

" ونرى ان قول العرب "إلا" إنما جمعوا بين "إن" التي تكون جحداً، وضموا إليها "لا" فصارا جميعاً حرفاً واحداً"<sup>(2)</sup> فيقول:

1 - دراسة في النحو الكوفي، المختار ديرة ص336  
2 - دراسة في النحو الكوفي 333، معاني القرآن 377/2، الانصاف المسألة 34

" من هنا يمكن أن ندرك أن ما نسب للفراء لم يكن صحيحاً... وإنما كان وهماً من الأنباري لا صحة له في كتاب المعاني " (2)<sup>1</sup>  
من خلال المسائل التي عرضها الأستاذ الفاضل ديرة في بحثه نلاحظ الآتي :

- عبر الأستاذ ديرة عن ثقة من جاء بعد الأنباري بما ورد في كتابه، وهذه شهادة تحسب للأنباري لا عليه.
  - تأكيده على أن الأنباري هو السبب في وهم من جاء بعده، فإن كان ما نقله العلماء ممن جاء بعد الأنباري قد أوقعهم بالوهم بسبب ما نقلوه منه، فلم لا يكون الأنباري أيضاً قد وقع في وهم من نقل منهم، ممن سبقه من العلماء.
  - الكثير من المسائل النحوية الواردة عنده ممن ينسب للكوفيين عامة ، وهذا ما اعتبرناه سابقاً تعميماً خاطئاً، فلم يوافق الفراء الكوفة في كل آرائه، وهذا ما أشرنا إليه سابقاً.
  - تأكيدنا على ضرورة الاطلاع على مصنفات الفراء جميعها لنستطيع الجزم في مثل هذه المسائل، لا اقتصارنا على معانيه فقط في توثيق آرائه، لأن المعاني لا يمثل مذهب الفراء كاملاً بقدر ما يمثل بعض آرائه.
- وبعد عرض هذه النماذج وتحليلها والتي هي قليل من كثير من المسائل التي تعرضت لهذا الموضوع يمكن لي أن أختتم دراستي ببعض التوصيات:
- عند عرض المسألة النحوية، يفترض عرض النصوص كاملة لا مبتورة حتى تكمن الفائدة للدارس والقارئ على حد سواء.
  - الكثير من المسائل الواردة في الدراسات الحديثة أكد أصحابها على وهم العلماء نقله المذاهب وهذا لا أوافقه لأننا بموقفنا هذا سنضع التراث النحوي موضع الشك وهذا لا ينبغي.

- القليل جداً من تلك المسائل أصاب أصحابها في عدم وجود ما نسب للفراء في معانيه، إلا أنني أشير إلى أن الفراء قد يكون ذكراً لتلك الآراء في مصنفاته الأخرى التي لم تصل إلينا.
- الكثير من المسائل اخطأ بها أصحابها لأنهم يعممون الحكم بالكوفيين على الفراء، وقد يخالف الفراء مذهبه ويوافق المبرد في بعض المواضع.
- التأكيد على الابتعاد عن مثل تلك الدراسات ، لأنه من باب أولى دراسة وتحقيق المتن المغمورة للعلماء وإخراجها للنور، من اتهام العلماء نقلة المذاهب بالوهم.
- النقل بين العلماء يعتمد على العلماء ممن يشهد لهم الدرس النحوي بالإمامة فإن شككنا فيما نسبوه، فإننا نعمل على ترك كل تلك المصنفات التي امتلأت بالقضايا والمسائل التي لا غنى للدرس النحوي عنها.
- نؤكد على ضرورة جمع آراء الفراء المنثورة هنا وهناك ومعرفة ما درس منها وما لم يدرس حتى تجمع في دراسة واحدة متكاملة تخدم النص التراثي.

### مراجع البحث:

- آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي. حسن هادي عبد النبي. رسالة ماجستير من كلية التربية/جامعة القادسية، سنة 2011م
- الأصول في النحو، ابن السراج، تح د. أحمد عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تح مصطفى النماس
- أوهام السيرافي في نسبة الآراء إلى الفراء (دراسة نحوية) الآداب/ جامعة بابل كلية التربية الأساسية
- آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي. حسن هادي عبد النبي. رسالة ماجستير من كلية التربية/جامعة القادسية، سنة 2011م.
- دراسة في النحو الكوفي، المختار ديرة دار قتيبة للنشر 1991
- طبقات اللغويين والنحويين، الزبيدي تح: محمد أبو الفضل، دار المعارف-
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم عبدخالق اعظيمة

مجلة كلية اللغات ، جامعة طرابلس العدد 15 مارس 2017م

~~~~~

- معجم البلدان، ياقوت الحموي دار صادر بيروت 2010-
- ما تعدد فيه النقل عن الفراء، د، محمود الجبالي، جامعة النجاح، نابلس